يكفل الدستور حرية ممارسة الشعائر الدينية بموجب العادات المرعية وبشرط عدم تعارض ذلك مع السياسة والأخلاقيات العامة، وقد قيدت الحكومة الحرية الدينية في الممارسة العملية. ويحرم القانون المسلمين من حرية تغيير دينهم. وينصّ الدستور على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون دون تمييز بين المواطنين على أساس المعتقد الديني. وينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلد، ويعرّف جميع المواطنين بأنّهم مسلمون. وبينما يسمح القانون للمسلمين بتبشير الآخرين، فإنه يحظر الجهود الرامية لتبشير المسلمين بدين آخر.

لم يحدث أي تغيير في المستوى العام لاحترام الحكومة للحرية الدينية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وقد مارس أتباع معظم الديانات الرئيسية في البلد طقوسهم الدينية دون تدخل من الحكومة على الرغم من استمرار وجود بعض القيود. وتسيطر الحكومة على جميع مساجد السنة تقريباً، وتفرض قيوداً عامة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات، بما فيها تلك التي تكون لأغراض دينية. ومع ذلك، تستطيع الجماعات الدينية ذات المباني الدينية المخصصة لها لأغراضها الدينية أن تمارس طقوسها الدينية وأنشطتها الأخرى. وقد اعتمدت الحكومة سياسة التسامح تجاه الجماعات الدينية غير الإسلامية، وكان تدخلها في أنشطتها الدينية محدوداً جداً من الناحية العملية. وحظرت الحكومة التبشير وتوزيع المطبوعات الدينية غير الإسلامية على عموم السكان.

وردت بعض التقارير عن تمييز من جانب المجتمع بسبب الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية. وكان ضغط المجتمع رادعاً عن التحول من الإسلام إلى ديانات أخرى، وقد كانت هنالك بعض الافتتاحيات وأعمدة الرأي المعادية للسامية باللغتين الانجليزية والعربية في وسائط الإعلام الالكترونية والمطبوعة.

وتناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع حكومة الإمارات العربية المتحدة كجزء من سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

## القسم الأول– التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تبلغ مساحة الإمارات 32,300 ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها 5 ملايين نسمة. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 85 في المائة من سكان البلد ليسوا مواطنين. ويشكل المسلمون السنة نسبة تزيد عن 85 في المائة من المواطنين، بينما تقدر نسبة الشيعة بـ 15 في المائة أو أقل من المواطنين. وينحدر معظم السكان غير المواطنين من جنوب وجنوب شرق آسيا، مع وجود أعداد كبيرة من الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية. ووفقاً لأحدث إحصاء سكاني أجرته وزارة الاقتصاد (عام 2005)، يشكل المسلمون 76 في المائة من مجموع السكان، والمسيحيون 9 في المائة، وفئة "آخرون" 15 في المائة. ووفقاً لأرقام غير رسمية، يشكل الهندوس نسبة 15 في المائة على الأقل من السكان المقيمين في البلد، ويشكل البوذيون نسبة خمسة في المائة. أما المجموعات التي تشكل نسبتها أقل من 5 بالمائة فتشمل البارسيين والبهائيين والسيخ واليهود. ويعود التفاوت بين هذه التقديرات وأرقام الإحصاء السكاني إلى كون الإحصاء لا يأخذ في الحسبان الزوار "المؤقتين" والعمال، كما يعتبر البهائيين والدروز مسلمين.

**القسم الثاني: موقف الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية**

الإطار القانوني/ السياسي

يرجى مراجعة الملحق "ج" في تقرير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لمعرفة مستوى قبول الحكومة للمعايير القانونية الدولية. تجد هذا الملحق على الموقع:
http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2010/appendices/index.htm

يكفل الدستور حرية ممارسة الشعائر الدينية بموجب العادات المرعية وبشرط عدم تعارض ذلك مع السياسة والأخلاقيات العامة، وقد قيدت الحكومة الحرية الدينية في الممارسة العملية. ويحرم القانون المسلمين من حرية تغيير دينهم. وينصّ الدستور على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون دون تمييز بين المواطنين على أساس المعتقد الديني. وينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلد، وتعرّف الحكومة جميع المواطنين بأنّهم مسلمون. وبينما يسمح القانون للمسلمين بتبشير الآخرين، فإنه يحظر الجهود الرامية لتبشير المسلمين بدين آخر.

وهناك نظام محاكم مزدوج يتكون من المحاكم الشرعية للقضايا التي يحكمها القانون الجنائي وقانون الأسرة، والمحاكم العلمانية لقضايا القانون المدني. ويجوز للمسلمين الشيعة في دبي أن يرفعوا القضايا التي يحكمها قانون الأسرة الشيعي (قضايا الزواج والوفاة والإرث) أمام مجلس شيعي خاص ينظر فيها بدلاً من المحاكم الشرعية الإسلامية. ويحاكم غير المسلمين أحياناً لارتكابهم أفعالاً جنائية في المحاكم الشرعية، رغم أنه ليست كل الجرائم تُعاقب بموجب الشرعية الإسلامية. وفي الحالات التي يعاقب عليها بموجب أحكام الشريعة الإسلامية، تفرض على غير المسلمين بصورة عامة عقوبات مدنية حسب تقدير القاضي. ويجوز أيضاً أن تُلغي المحاكم الأعلى مرتبة العقوبات التي تصدر بحق غير المسلم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أو أن تعدلها.

وفي حين أن الحكومة لم تشترط حصول الجماعات الدينية غير المسلمة على تصاريح رسمية كما أنها لم تفرض شروط تسجيل عليها، إلا أنها رصدت نموها وازدياد أعدادها من خلال منح الأراضي. وكانت تصاريح بناء دور العبادة تُمنح على أساس كل حالة على حدة عندما يصبح عدد أعضاء الطائفة أكبر من أن يستوعبهم المرفق الخاص الصغير. وقد اعتمدت الحكومة سياسة متسامحة تجاه الجماعات الدينية غير المسلمة، وظل تدخلها في أنشطتها الدينية محدودا جداً من الناحية الفعلية.

وقد شجعت الحكومة المواطنين على تجنب التوجهات أو الأيديولوجيات المتطرفة. ويتعين على جميع المدارس، بغض النظر عن الدين، التسجيل لدى الحكومة. ويعدّ تدريس مادة الدراسات الإسلامية إلزاميا في المدارس الحكومية وفي المدارس الخاصة التي يدرس فيها تلاميذ مسلمون.

وكانت سلطات الهجرة تطلب بصورة روتينية من الأجانب الذين يتقدمون بطلبات للحصول على تصاريح إقامة ذكر انتمائهم الديني في تلك الطلبات؛ إلا أنه أُفيد بأن الحكومة لم تقم بجمع أو تحليل هذه المعلومات، ولم ترد أية تقارير عن حالات كان فيها للانتماء الديني تأثير سلبي على إصدار أو تجديد التأشيرات أو تصاريح الإقامة.

ولا يُعترف بتحول المسلم عن دينه واعتناقه ديناً آخر، ولم تتوفر أية بيانات لتقييم ما إذا كانت قد وقعت حوادث تحول عن الدين. والعقوبة التي يفرضها القانون على المتحول عن الإسلام هي الإعدام، رغم أنه لم ترد أية أنباء عن محاكمات أو عقوبات قانونية فرضتها محاكم على مرتدين. ويمكن أن يتم إقناع المتحول عن الإسلام إلى دين آخر بالعودة إلى الإسلام، أو إخفاء اعتناقه لدين جديد، أو السفر إلى بلد آخر يعترف بتحوله لتجنب تطبيق العقوبة القانونية والوصمة الاجتماعية التي تلحق بمن يتحولون عن الإسلام ويعتنقون ديناً آخر.

وتنشر الحكومة سنوياً لائحة بأسماء الأجانب المقيمين في البلد الذين تحولوا عن دينهم واعتنقوا الإسلام. ويختلف طول هذه اللائحة بين سنة وأخرى، ولا توجد عواقب أو فوائد معروفة تعود على الشخص الذي يدرج اسمه على هذه اللائحة.

وتجيز أحكام الشريعة الإسلامية للرجال المسلمين الزواج من نساء غير مسلمات من "أهل الكتاب" (مسيحيات أو يهوديات)، إلا أنه لا يجوز للمرأة المسلمة الزواج من رجل غير مسلم. وبما أن الإسلام لا يعترف بقران رجل غير مسلم بامرأة مسلمة، يصبح الطرفان في زواج كهذا عرضة للاعتقال والمحاكمة والسجن على أساس أنهما مارسا الزنا. ولم ترد أية تقارير عن فرض مثل هذه العقوبات خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي لجميع الإمارات السبع في الاتحاد. وقد قامت الحكومة بتمويل أو دعم حوالي 95 في المائة من مساجد السنة وتوظف جميع الأئمة السُنّة. وقد اعتبرت الحكومة خمسة في المائة من مساجد السنة مساجد خاصة، ويتمتع عدد من المساجد بأوقاف خاصة ضخمة. وقد أفادت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بعدم وجود آلية رسمية لمنح وضع قانوني رسمي للجماعات الدينية سوى منحها حق استخدام أراض لتشييد مبنى عليها. وكان لدى عدة جماعات غير إسلامية أماكن عبادة تمارس فيها طقوسها الدينية بحرية. وقد اعترفت الحكومة بأكثر من 30 طائفة مسيحية، وأصدرت الكثير من هذه التصاريح الخاصة بالسماح باستخدام أراض معينة لبناء كنائس واستخدامها.

وتشرف الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف على معظم المسائل المتعلقة بالشؤون الإسلامية في البلد. وتوزع الهيئة توجيهات أسبوعية على الأئمة السنّة حول مواضيع الخطب الدينية والأفكار التي تطرح فيها ومضمونها، وتتأكد من أنهم لا يحيدون في خطبهم بصورة متكررة أو كبيرة عن المواضيع الموافق عليها. ومعظم الأئمة هم من غير المواطنين، وبينهم عدد كبير من المصريين والسوريين. تقوم الحكومة بتعيين الأئمة السنة ولكنها لا تعين شيوخاً (أئمة) لمساجد الشيعة إلا في دبي حيث تتولى إدارة الشؤون الإسلامية والأوقاف تعيين رجال الدين وضبط سلوكهم في جميع المساجد. وقد قام مستشار رئيس الدولة للشؤون الدينية والقضائية، ورئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، ومدير عام الهيئة، بتمثيل دولة الإمارات بصورة منتظمة في المؤتمرات الإسلامية والمسيحية والعالمية وفي نشاطات أخرى خارج البلد. كما كانوا يجتمعون بصورة منتظمة مع الزعماء الدينيين في البلد.

تُدار المساجد السنية بواسطة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وتلقي خطبا دينية تعتمدها الحكومة. تلتزم بعض المساجد الشيعية بالخطب الدينية الأسبوعية التي تعتمدها الهيئة، بينما تقوم مساجد شيعية أخرى بإلقاء خطب دينية خاصة بها.

وقد تمتعت الأقلية الشيعية، التي تتواجد بشكل مكثف في إمارتي دبي والشارقة، بحرية العبادة وكان لديها مساجد خاصة بها تقوم على شؤونها. واعتبرت الحكومة جميع المساجد الشيعية مساجد خاصة، وكان بإمكان هذه المساجد تلقي التمويل من الحكومة إن هي طلبت ذلك. ويوجد في دبي مركز إسماعيلي، يعتبر بمثابة مكان عبادة إقليمي للإسماعيلية الموجودين في دول مجلس التعاون الخليجي.

ولا تسمح الحكومة للكنائس بوضع الصلبان على الجدران الخارجية لمبانيها أو بتشييد أبراج للأجراس؛ إلا أنه لا يتم فرض الالتزام بهذا القيد دائماً، وقد وضعت بعض الكنائس تصاميم صلبان على مبانيها.

وقد حظرت الحكومة التبشير وتوزيع المواد الدينية غير الإسلامية، ويُعرِّض المخالف نفسه لمحاكمة جنائية وعقوبة السجن والترحيل. وعلى الرغم من عدم وجود قوانين محددة تحظر النشاط التبشيري، قيل إن الحكومة هددت في الماضي بسحب تصاريح الإقامة من أشخاص اشتبهت في ممارستهم الدعوة إلى أديان غير الدين الإسلامي.

ويفرض القانون على المسلمين وغير المسلمين الامتناع عن تناول الطعام والشراب والتدخين علانية خلال فترة الصيام في شهر رمضان احتراماً للشعائر الإسلامية. وقد سُمح للشيعة بإحياء ذكرى عاشوراء حسب عاداتهم.

وعلى الرغم من كون الحكومة قامت في الماضي بحظر كتب مدرسية لاحتوائها على مواد تعتبر مسيئة للإسلام، لم ترد أية تقارير جديدة عن حظر كتب مدرسية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

ولم تسمح الحكومة بتدريس أي دين في المدارس الحكومية عدا الدين الإسلامي؛ إلا أنه يجوز للجماعات الدينية أن تُدرّس الدين لأتباعها في مرافقها الدينية المخصصة لها. والمدارس الخاصة التي يتبين أنّها تدرس مواضيع تسيء للإسلام أو تشهّر بأي دين أو تتعارض مع أخلاقيات البلد ومعتقداته يمكن أن تواجه عقوبات بينها احتمال إغلاقها. وتمتعت مدارس الأبرشيات الخاصة بحرية تدريس دينها في إطار المبادئ التوجيهية الحكومية وبحرية ممارسة شعائرها الدينية.

وتعتبر الحكومة الأعياد الدينية التالية أعياداً وطنية: يوم الوقفة، عيد الأضحى، بداية العام الهجري الجديد، مولد الرسول محمد، الإسراء والمعراج، وعيد الفطر.

**القيود على الحرية الدينية**

قيدت الحكومة الحرية الدينية من خلال فرضها لسياسات وقيود قانونية. لم يطرأ أي تغيير على احترام الحكومة للحريات الدينية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ومارس أتباع معظم الديانات الرئيسية الموجودة في البلد طقوسهم الدينية دون تدخل من الحكومة على الرغم من وجود بعض القيود. وباعتباره دين الدولة، فقد حظي الإسلام بالأفضلية على الديانات الأخرى، وتم النظر إلى التحول إلى الإسلام بعين الرضا.

يحقّ للجماعات غير الإسلامية أن تمتلك دور عبادة تمارس فيها شعائرها الدينية بحرية، وذلك من خلال طلب منحة أرض وترخيص من الحاكم المحلي لبناء مجمع (تبقى شهادة ملكية الأرض مع الحاكم). ولا يدفع الذين يحصلون على منحة أرض إيجاراً عنها. كما أن إمارة الشارقة تعفي المباني المخصصة لأغراض دينية من تسديد فواتير الكهرباء والماء. ولم يكن هناك معيار وطني متبع لمنح الجماعات الدينية وضعاً رسمياً أو الموافقة على منحها أراضٍ، بل كان حاكم كل ولاية يمارس استقلالاً ذاتياً في اختيار ما إذا كان يريد منح أراض وتصاريح لبناء دور عبادة في إمارته. وكان هناك عدد قليل من الطلبات التي تنتظر البت فيها لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير، إلا أن بعضها لا يزال قائماً دون البت فيه منذ عدة سنوات. وكثيراً ما تقوم الجماعات الدينية التي ليس لها مبانٍ مخصصة للعبادة باستخدام مرافق جماعات دينية أخرى أو تمارس طقوسها الدينية في البيوت الخاصة. ولم ترد أية تقارير عن تدخل الحكومة في هذه الممارسة الشائعة.

وكانت هناك ما لا يقل عن 35 كنيسة مسيحية بنيت على أراضٍ تبرعت بها الأسر الحاكمة في الإمارات المقامة فيها. وفي بعض الحالات، أقيمت الكنائس قريبة جداً من بعضها البعض في أماكن تبعد عن المناطق السكنية التي يقيم فيها أعضاء الطائفة المنتمين إليها، مما حد فعلياً من مستوى الحضور.

وكانت بعض الكنائس مزدحمة وأقامت القداس أو الصلاة في مناسبات خاصة في ساحاتها المكشوفة نظراً لضيق المكان وكانت الحكومة بطيئة في الموافقة على مبان جديدة. ولم تتدخل الحكومة في النشاطات التي تقام داخل مجمعات الكنائس. ونظراً لأن الحكومة لا تعترف بالتحول عن الدين الإسلامي إلى دين آخر ولا تسمح به، فإن الكنائس قبلت المتحولين من جميع الديانات باستثناء الدين الإسلامي، وذلك انطلاقا من الرقابة الذاتية.

ولا توجد كنس يهودية للعدد القليل من السكان اليهود الأجانب؛ إلا أنّهم يحتفلون بالأعياد في مساكنهم الخاصة دون أي تدخل.

وكان هناك معبد واحد للسيخ في دبي يتقاسم مبنى مع واحد من معبدين هندوسيين. وكانت عملية تشييد معبد قائم بذاته للسيخ في قرية جبل علي ما زالت مستمرة لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير. وفي حين أنه لا توجد أية معابد بوذية، أقامت سفارة سريلانكا مراسم صلاة شهرية مفتوحة أمام الجميع. وقد مارس البوذيون والهندوس والسيخ طقوسهم الدينية في بيوتهم دون تدخل.

وبصورة عامة، لا يبني العمال معابد هندوسية في مواقع العمل، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن هذه المعابد تحتاج إلى أشخاص يكرسون أنفسهم للحفاظ عليها وفقاً لتقاليد الهندوس، وقد لا يتوفر مثل هؤلاء الأشخاص. ولم ترد أية تقارير أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير عن قيام البلديات بتفكيك معابد أقامها العمال الهندوس في معسكرات عملهم.

وقد جمعت الجاليات غير الإسلامية الأموال من أتباعها وتلقت دعماً مالياً من الخارج. وأعلنت الجماعات الدينية علانية في الصحف عن المناسبات الدينية مثل احتفالات الأعياد والقداسات التذكارية والاجتماعات والمؤتمرات الدينية والحفلات الموسيقية التي تنشد فيها جوقات الكنائس والنشاطات المقامة لجمع التبرعات. وأفاد الزعماء الدينيون غير المسلمين أن سلطات الجمارك نادراً ما تعترض على إدخال مواد دينية مثل الأناجيل وكتب التراتيل الدينية إلى البلد، إلا إذا كانت المواد

مطبوعة باللغة العربية. وقد سمحت سلطات الجمارك بدخول المواد الدينية في معظم الحالات. وأفادت التقارير أن احتمال اعتراض الجمارك على استيراد مواد دينية مسيحية كان أقل من احتمال اعتراضها على استيراد مواد دينية لغير المسلمين الآخرين. ومع ذلك، سمحت سلطات الجمارك في نهاية المطاف في كل الحالات تقريباً باستيراد جميع المواد المعنية.

قامت الشركتان اللتان توفران خدمات الإنترنت في البلد، اتصالات و دو (du)، أحياناً بحجب مواقع إلكترونية تحتوي على معلومات دينية. وتشمل هذه المواقع مواقع تضمنت معلومات عن العقيدة البهائية واليهودية والإلحاد والنقد السلبي للإسلام، وشهادات لمسلمين سابقين تحوّلوا إلى المسيحية. وينص القانون على عقوبات لمن يستخدم شبكة الإنترنت لعرض أفكار مناوئة للإسلام وتحريض شخص ما على ارتكاب معصية واستخدام شبكة الإنترنت للتشجيع على انتهاك الآداب العامة. ولم ترد تقارير عن حجب مواقع جديدة أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

وتوجد مدارس مسيحية ابتدائية وثانوية في أربع إمارات، ويسمح للطلاب فيها بصورة عامة أن يدرسوا الدين المسيحي وأن يمارسوا الشعائر الدينية. وقد تبرعت إمارتا أبو ظبي ودبي بأراضٍ لمقابر مسيحية، كما تبرعت أبو ظبي أيضاً بأرضٍ لمقبرة بهائية.

ويوجد مرفقان عاملان لحرق جثث الموتى، أحدهما في أبو ظبي والثاني في دبي، ومقبرتان ملحقتان بهما للجالية الهندوسية الكبيرة. وواجه تشغيل محرقتين جديدتين في العين والشارقة تم تشييدهما حديثا بعض التأخير، إلا أن المحرقتين المستخدمتين حالياً تلبيان الطلب الحالي، ويجب الحصول على تصريح رسمي لاستخدامهما كل مرة، إلا أنه لا يبدو أن هذا يشكل أي صعوبة. وقد سمحت الحكومة لأتباع جميع الديانات، باستثناء أتباع الدين الإسلامي، باستخدام المحرقتين.

ولم ترد أية تقارير عن إساءة معاملة، بما في ذلك وجود سجناء أو معتقلين لأسباب دينية في البلد.

**أوجه التحسن والتطورات الإيجابية بخصوص احترام الحرية الدينية**

استُكمل تشييد الكنيسة القبطية والمعبد السيخي الذي بدأ العمل في بنائهما في عام 2007، في حين كان العمل ما زال مستمراً في تشييد كنيسة أرثوذكسية شرقية لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير.

في 11 ديسمبر/كانون الأول، حضر الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي – حفل افتتاح كنيسة قبطية أرثوذكسية شُيدت حديثا في مدينة العين.

**القسم الثالث: حالة التصرفات المجتمعية التي تؤثر على التمتع بالحرية الدينية**

وردت بعض التقارير عن إساءات مجتمعية أو تمييز بسبب الانتماء الديني أو العقيدة أو الممارسة الدينية، كما كانت ضغوط المجتمع تردع عن التحول من الدين الإسلامي إلى ديانات أخرى.

ونشرت وسائط الإعلام الالكترونية والمطبوعة، الصادرة باللغتين الانجليزية والعربية، مقالات افتتاحية وأعمدة رأي معادية للسامية أو غير متسامحة من الناحية الدينية.

وقد سُمح للكثير من الفنادق والمتاجر وغيرها من المؤسسات التجارية التي تستقبل مواطنين وغير مواطنين بيع المشروبات الكحولية ولحم الخنزير لغير المسلمين. كما سُمح لها بالاحتفال علانية بأعياد غير إسلامية، مثل عيد الميلاد وعيد القيامة [الفصح المسيحي] وديوالي؛ إلا أنه لم يكن يُسمح بهذه الاحتفالات خلال شهر رمضان. واتسمت الأجواء بالاحتفالية في مراكز التسوق أثناء الأعياد المسيحية، وتوفرت الأغذية التي يتناولها المسيحيون تقليدياً في الأعياد ولوازم زينة الأعياد والملصقات والكتب وأشرطة الفيديو على نطاق واسع. وتجمع أطفال المدارس في مراكز التسوق في جميع أنحاء البلد لترديد أغاني عيد الميلاد، بينما قام أشخاص في المحلات التجارية يرتدون ملابس "بابا نويل" أو "سانتا كلوز" بتوزيع الهدايا. ونشرت وسائل الإعلام بصورة منتظمة تقارير عن احتفالات الأعياد الدينية، بما فيها الصلوات التي تقام في الكنائس.

**القسم الرابع: سياسة الحكومة الأميركية**

تناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع حكومة الإمارات كجزء من سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

وناقش مسؤولو سفارة الولايات المتحدة في أبو ظبي ومسؤولو القنصلية العامة في دبي مواضيع التسامح الديني والحرية الدينية مع مسؤولين حكوميين في عدد من المناسبات. وشجع المسؤولون الأميركيون الحكومة على زيادة الحرية الدينية بالسماح بفتح مرافق دينية جديدة أو توسيع المرافق القائمة للعدد الكبير من السكان الأجانب المقيمين في البلد.

واجتمع السفير وغيره من المسؤولين في السفارة مع مسؤولي الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بصورة منتظمة لمناقشة الحرية الدينية والتسامح الديني. كما اجتمع السفير وغيره من موظفي السفارة أيضاً بصورة دورية مع السيد الهاشمي، مستشار رئيس الدولة للشؤون الدينية والقضائية، للتباحث في موضوع التسامح الديني والتعاون بين أتباع الديانات المختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المسؤولون في السفارة والقنصلية العامة في حماية الحرية الدينية من خلال استفسارات غير رسمية واجتماعات مع مسؤولين حكوميين ومع ممثلين عن الجماعات الدينية أيضا.